الرقم الدولي المعياري للمؤتمر ـــــ (معتمد ومصنف دوليًا) ـــــ ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

رؤية استشرافية لمسار الترجمة بمرفق العدالة بالوطن العربي

إعداد:

ذ. نبيل الوهابي

إطار بوزارة العدل

عضو بالمعهد العالمي للتجديد العربي

تقديم:

يعرف العالم الحالي تطورا متسارعا وغير مسبوق في جميع المجالات حيث أصبحت الأمم والشعوب بفضل هذا التطور أكثر قربا رغم اختلاف اللغات والثقافات والمرجعيات هذا التقارب أدى إلى تفاعل وتثاقف، وأصبح الفضل لأعمال الترجمة والمترجمين أكثر من أي وقت مضى في تسهيل الحوار بين مختلف هذه الشعوب والأمم باختلاف ثقافاتها وحضاراتها ومد قنوات وجسور التواصل في عالم أضحى قرية صغيرة.

قطاع العدل ببلادنا بدوره يواكب هذا التطور الهائل الذي يعرفه عالم اليوم وجاء دستور 2011 من خلال الفصل 23 ليكرس الحق في الترجمة كمبدأ دستوري من أجل تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة. فتماشيا مع مبادئ الدستور والمواثيق الدولية حول الحق في الترجمة التتبعية والترجمة التحريرية من أجل تقوية ضمانات المحاكمة العادلة وكذلك بغية تسهيل التواصل بين الأمم باختلاف ألسنتها كانت وزارة العدل سباقة في الإعلان عن قرار مباراة وطنية في تخصص الترجمة من اللغات الحية الأكثر تداولا في العالم إلى اللغة العربية حيث توجت بالفوج الأول من الموظفين التراجمة التابعين لوزارة العدل.

مرت عشر سنوات على هذه التجربة الرائدة بوزارة العدل حيث قمنا بعدد من الإنجازات حيث تم وضع اللبنات الأولى لخلية تهم الترجمة بتلك المؤسسة العتيدة وبعدها تم القيام بترجمة عدد من النصوص القانونية.

واليوم أضع بين أيديكم هذه الورقة عبارة عن مبادرة لمشروع رائد يهم الترجمة بمرفق العدالة على مستوى الوطن العربي من أجل المضي قدما في رسم معالم الطريق لهذا التخصص النوعي البالغ الأهمية ليس فقط في نقل المعارف والخبرات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية التي تشكل القاسم المشترك باعتبارها اللغة الرسمية في جميع الدول العربية. وكذلك مقارنة القوانين والاجتهادات القضائية وتجويدها

ومد قنوات التواصل مع مختلف البلدان في العالم والمنظمات الدولية وأيضا لتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة تماشيا مع مبادئ الدستور والمواثيق الدولية. وكذلك كمرجع ينضاف إلى رفوف المكتبة الرقمية والورقية في متناول الأجيال الناشئة للاطلاع على ما تم إنجازه والمستوى الذي تم تحقيقه في هذا المجال بقطاع العدل.

وبالتالي تعد هذه المبادرة ثمرة سلسلة الأبحاث والمشاركات والعروض التي قمنا بها في مجال الترجمة والتشريعات والتخطيط اللغوي، فلعل المهتمين بهذا المجال سيجد أنها جميعا تحمل نفس العنوان حيث اخترنا لها عنوان رئيس مشترك وهو عن الترجمة أتحدث.. نظرا لوحدة الموضوع، تنبثق منه عناوين فرعية لكل مبحث ولكل دراسة.

كما سبق هذه المبادرة هي حصاد سنوات طوال من الدراسة والعمل الميداني المتخصص في هذا المجال ناهز عقدين من الزمن، عصارة ما راكمناه من تجارب وخبرات وكما كان مبرمجا نسعى اليوم إلى تقاسمها والتعريف بها على مستوى الوطن العربي من خلال المشاركة في المؤتمر الدولي التاسع للغة العربية المنعقد بدبي، لاكتشاف خبايا الترجمة واللغة في مرفق العدل وتقديم تصورات حول كيفية ممارستها والتنظير لها كرؤية استشرافية لمشروع رائد يهم الترجمة بمرفق العدالة من أجل المضي قدما في رسم معالم الطريق لهذا التخصص النوعي البالغ الأهمية.

مكانة اللغة العربية بدساتير الدول العربية:

المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله وسنة رسوله ولغتها هي اللغة العربية
الإمارات العربية المتحدة	الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية.
الجمهورية اليمنية	الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.
سلطنة عمان	لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.
دولة قطر	قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية.
دولة الكويت	لغة الدولة هي اللغة العربية.
جمهورية مصر العربية	الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.
المملكة المغربية	تظل اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية. تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. يحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للغة العربية. يكلف المجلس الأعلى للغة العربية على الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية. تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية. تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.
الجمهورية التونسية	تونس، دولة حرة مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها.
دولة ليبيا	اللغة الرسمية هي اللغة العربية مع ضمان الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ والتبو والطوارق وكل مكونات المجتمع الليبي.
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	اللغات الوطنية هي العربية والبولارية والسوننكية والولفية وأن نااللغة الرسمية هي اللغة العربية.

جمهورية العراق	اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق.
المملكة الأردنية الهاشمية	الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية.
الجمهورية العربية السورية	اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.
الجمهورية اللبنانية	اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد االأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون.
دولة فلسطين	اللغة العربية هي اللغة الرسمية.
مملكة البحرين	دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية.
جمهورية القمر المتحدة	اللغات الرسمية هي: لغة شيكومور الوطنية واللغة الفرنسية واللغة العربية.
جمهورية السودان	اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جمهورية السودان، وتسمح الدولة بتطوير اللغات المحلية والعالمية الأخرى.
جمهورية الصومال الفيدرالية	اللغة العربية هي اللغة الرسمية الثانية للبلاد بعد اللغة الصومالية.

✓ **فكرة المشروع:**

فكرة المشروع هي نقطة الانطلاقة، والفكرة تتمحور حول كلمة واحدة : الترجمة.

بعد تحديد الفكرة الملهمة وقبل الخوض في تفاصيل المشروع قمت بحصر عرض المشاركة في محورين إثنين أساسيين:

المحور الأول: إحداث مصلحة للترجمة والتواصل بمرفق العدالة، على مستوى المقر المركزي لوزارة العدل وكذلك على مستوى كل دائرة قضائية في باقي الجهات من التراب الوطني.

المحور الثاني: توصيف المهام الرئيسية للقائمين على أعمال الترجمة المشرفين على أقسام الترجمة والتواصل بالإدارة المركزية لمرفق العدل وباقي الدوائر القضائية.

✓ **جدوى المشروع:**

- وضع اللبنة الأساس لهذا التخصص النوعي المهم بمرفق العدالة.
- رسم معالم الطريق لتخصص الترجمة هو الأول من نوعه تعلن عنه وزارة العدل.
- لتوفير سبل النجاح لتخصص الترجمة بمرفق العدالة.
- لاستمرارية هذا المشروع الرائد بوزارة العدل.
- لتنزيل ومواكبة ما تعرفه الإدارة القضائية من تحديث وفق رؤى واضحة ومحددة.

هي أيضا فرصة لتبني ممارسات فضلى في زمن التخصصات، فرصة لتحقيق النجاعة والفعالية في زمن دائم التطور ، فرصة لتجويد العمل بالإدارة القضائية، فرصة لمردودية أفضل واستثمار الزمن، فرصة للمساهمة في خدمة العدالة وخدمة المصلحة العامة.

كما لا يخفى عليكم فإن الكفاءات البشرية هي الدينامو والرأسمال الحقيقي للمساهمة في تحقيق العدالة ومن المعلوم أيضا أن العمل يقوم على الأهداف والغايات التي يسعى لتحقيقها على المدى القصير والمتوسط والبعيد بناء على رؤية واضحة للمستقبل.

ووعيا منا بأهمية الترجمة ولمواكبة ما يعرفه قطاع العدل ببلادنا من تطورات جوهرية منذ صدور الدستور، وتأسيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، والإدارة القضائية الحديثة بعد مصادقة البرلمان على مشروع قانون التنظيم القضائي.

فالمطلوب الأساس هو تكاثف الجهود من أجل المساهمة في تحقيق العدل بوطننا العربي الكبير وإعادة الثقة، من خلال التنزيل السليم لأحكام الدستور والقوانين الصادرة بعده.

وعودة إلى الترجمة عملت وزارة العدل على استقطاب نخبة من التراجمة في إطار التأسيس ورسم معالم الطريق لهذا التخصص النوعي يواكب التحديث المنشود بقطاع العدل وتفعيلا لتوصيات الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة. وبالرغم من بعض التقدم الذي عرفه قطاع الكفاءات البشرية غير أنه وجب الاعتراف بأنه لا زالت هناك العديد من الأمور تحتاج إلى تطوير بغية تحقيق الفائدة للصالح العام وتمكين الكفاءات من العمل في ظروف تليق والعمل الذي يقومون به.

✓ **العمل المراد القيام به ولصالح من؟**

للإجابة على هكذا سؤال من الضروري تقديم لمحة موجزة عن القصد من المرافق العمومية والتعريج على خصوصيات مرفق العدل. فالمرفق العمومي هو كل مشروع يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، المشروع ثم المصلحة العامة ثم النية في كونه مرفقا عموميا ثم الخضوع للسلطة الوصية.

فالمصلحة العامة هي السبب الجوهري المبرر لوجود المرفق العمومي والغاية والمبرر لوجوده. المصلحة العامة تستوجب إعادة تأهيل العنصر البشري، الأشخاص الذين يسهرون على تدبير المرفق وجب أن تتوفر فيهم الكفاءة اللازمة التي تجعلهم قادرين على مواكبة التطورات المتسارعة التي أصبحت سمة الإدارة في الوقت الحالي. والمصلحة العامة تعني المنفعة لجميع المواطنين وأن توزع هذه المنفعة فيما بينهم حسب الجدارة والأحقية طبق النظم والقوانين المحدثة.

يتعين أن تكون المصلحة العامة ذات طابع أخلاقي يدفع في اتجاه إرساء الحياة السليمة لمجموع المواطنين في إطار فكرة القانون السائدة في المجتمع وإلا كان تصرف الإدارة تصرفا غير مشروع، مفتقد لأساس المصلحة العامة الذي يجب أن يقوم عليه.

النفع العام أحد العوامل المميزة لمشاريع المرفق العمومي لقطاع العدل وتختلف عن المشروعات الخاصة التي لا تستهدف من حيث الأصل إلا النفع الخاص. ومن ثم فإذا لم يتوفر هذا العنصر الرئيسي والضروري في المرفق فقد عموميته وأصبح من المشروعات الخاصة.

خطتي تنبني على الانتقال من نموذج إداري ذي التسيير التقليدي من الطراز البيروقراطي إلى نموذج من التسيير الحديث من الطراز التدبيري.

تحديث أساليب تدبير وتنظيم وأداء المرافق العمومية، هنا نجد أن من بين أساليب التحديث العمل وفق تخصصات عينية محددة فكل يعمل في إطار تخصصه من أجل ضمان الجودة والفعالية والنجاعة في العمل الذي يقوم به.

في هذا المشروع الذي نحن في صدد تأسيسه نتحدث عن الترجمة. نحن الآن في صدد التأسيس للترجمة بمرفق العدل على الصعيد الوطني وكذلك تقاسم هذه الدراسة على مستوى الوطن العربي لتبادل الخبرات وتبني الممارسات الفضلى مرحلة جد مهمة مرحلة جد صعبة مرحلة وجب فيها اتخاذ قرارات حاسمة شجاعة واضحة مرحلة الترجمة لضمان المحاكمة العادلة ومساعدة القضاء في أداء رسالته.

فيما يلي الخطوط العريضة لمخطط عمل لتخصص الترجمة بمرفق العدل نسعى من خلاله لتقديم تصور لخطة عمل وفق أهداف واضحة ومحددة وأيضا للمساهمة في إضافة نوعية من شأنها تعزيز فريق العمل فيما يهم أنشطة ومهام الترجمة نود تقاسمه مع المسؤولين وأصحاب القرار.

الأهداف المراد تحقيقها:

تبعا لاستراتيجية التحديث وتجديد هياكل الإدارة وتعزيزها بتخصصات نوعية من بينها الترجمة وفي إطار بلورة تصور نموذجي وتسطير أهدافه.

أولا: ترجمة الوثائق والمستندات بطلب من المسؤولين الإداريين والقضائيين.

- الأحكام القضائية، الإنابات القضائية..
- مذكرات إلقاء القبض وتسليم المجرمين.
- إيلاء أولوية للوثائق والمستندات التي تكتسي طابع السرية.

ثانيا: الترجمة لتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة

- الإشراف والمراقبة والمساهمة في الترجمة على مستوى الدائرة القضائية
- القيام بأعمال الترجمة:
  - أمام الضابطة القضائية
  - أمام النيابة العامة وقاضي التحقيق
  - وخلال أطوار جلسات المحاكمة
- القيام بأعمال الترجمة أمام قاضي التوثيق

ثالثا: الترجمة التتابعية في إطار التعاون القضائي مع الدول الأجنبية بين المسؤولين القضائيين المحلين والأجانب.

التواصل مع الوافدين الأجانب على المحكمة.

رابعا: الإشراف على الترجمة الوافدة من الخارج ومراقبتها

- شكل ومضمون الترجمة
- ترتيبات أولية لتوحيد المصطلحات القانونية المتداولة في القوانين والتشريعات الجاري بها العمل في النصوص المترجمة باللغة العربية.
- دليل مرجعي للمصطلح القانوني من وإلى اللغة العربية.
- التصديق على الترجمة في إطار اتفاقية الأبوستيل الممارسات والأخلاقيات الفضلى.
- سجل محدث خاص بالترجمة.

سابعا: وضع اللبنات الأولى لفتح المجال لاستفادة المتقاضين وباقي مساعدي القضاء من محامين ومفوضين قضائيين وموثقين وعدول من أعمال الترجمة.

الوسائل والمعدات الضرورية:

لكل عمل أدواته في هذا السياق لتيسر العمل من الضروري توفير مكتب مناسب لمصلحة الترجمة والتواصل وتجهيزه بآليات العمل للاشتغال وكذلك بمعدات وأدوات تراعي طبيعة العمل وخصوصيته وهي خطوة مهمة لتحقيق الاستمرارية لهذا التخصص الجديد لتحديث الإدرة العدل في عالم دائم التطور، وتوفير الحاجيات والمعدات الضرورية:

1. معدات مكتبية: حاسوب محمول، طابعة، ناسوخ، هاتف انترنت..
2. بخصوص ترجمة الوثائق والستندات الرسمية:
   - ورق خاص بالترجمة
   - طابع بداخله الاسم والصفة
   - سجل ورقي وإلكتروني

- خزانة حفظ الملفات والنسخ والوثائق التي تكتسي طابع السرية

1. بخصوص الترجمة الفورية:

- معدات الترجمة الفورية
- تجهيز قاعة بتقنيات الترجمة الفورية
- تجهيز فضاء ملائم للتواصل مع الوافدين الأجانب على المحكمة
- توفير سيارة المصلحة عند الاقتضاء للتنقل على مستوى الدائرة القضائية.

الخطوات الأولى:

هذه المشاركة مبرمجة ضمن سلسلة اللقاءات التواصلية من خلال المؤتمرات العربية للتعريف بهذا المشروع الرائد المتعلق بالترجمة بمرفق العدالة ومساعدة القضاء في أداء رسالته.

جدير بالذكر أن فكرة المشروع تبلورت بعد تشخيص الوضع تبين أن مرفق العدالة ومؤسسة المحكمة تفتقر لخلية أو مكتب يهم اعمال الترجمة، وبغية المساهمة في تجويد وتنظيم العمل الذي نقوم به جائت هذه المبادرة. كما تجدر الإشارة أننا ومنذ البداية تعرضنا لانتقادات لاذعة بخصوص جدوى المشروع، تعرضنا لضغوطات من طرف البعض من أجل التخلي عن تخصص الترجمة .. تعرضنا للتهميش ولجميع أنواع التضييق في مراحل سابقة.. تعرضنا لإفشال عدد من المبادرات .. غير أنه بتكاثف المجهودات وبإرادة قوية للمضي قدما فيما نحن بصدد القيام به لإيماننا الراسخ بأحقية وعدالة قضيتنا خدمة للصالح العام.

مبادرة لمشروع رائد للترجمة بأهداف واضحة وخطة عمل محددة في مرحلة مصيرية تمر بها الأمم والشعوب في العالم الحالي.

هذه بطريقة موجزة الفكرة الملهمة للمشروع الرائد لمسار الترجمة بمرفق العدالة. يمكن تفعيلها وتطويرها بمجهوداتكم وقدراتكم وليس ذلك بعزيز لصالح العدالة والنفع العام.

تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.

الدستور المغربي

المراجع:

- الدستور المغربي الجديد
- دساتير الدول العربية
- قانون التنظيم القضائي المغربي
- قانون المسطرة الجنائية
- القانون المنظم لمهنة التراجمة المقبولين لدى المحاكم
- مذكرة الاتحاد الأوربي لدول الأعضاء حول الترجمة خلال المحاكمات الجنائية